مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول المشروع بقانون بالتصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين المرافق للمرسوم الملكي رقم (30) لسنة 2017

مقدمة:

تثميناً للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية الضامنة لحماية الحقوق والحريات العامة، ومع كامل التقدير للاعتبارات التي يرمي إليها المشروع بقانون بالتصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين المرافق للمرسوم الملكي رقم (30) لسنة 2017، وبناءً على طلب لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالمجلس، فإن المؤسسة الوطنية تحيل مرئياتها حول المشروع بقانون للجنة الموقرة وذلك المواضع التي ترى أن لها مساسًا أو تأثيرًا مباشرا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وحيث أن المشروع بقانون آنف البيان يتألف فضلا عن الديباجة، من عشرين مادة، تهدف في مجموعها إلى تسهيل التعاون بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية في شأن مكافحة الجريمة وبتسليم المجرمين.

ولما كانت الولاية المقررة للمؤسسة الوطنية من خلال ما تضمنته أحكام قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014 المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 وبالتحديد الفقرة (ب) من المادة (12) تنص على أن للمؤسسة الوطنية:

> **"دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان".**

وعليه، فإن المؤسسة الوطنية ستقصر مرئياتها حول المشروع بقانون في الجوانب التي ترى أن لها مساسًا أو تأثيرًا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، في ضوء أحكام الدستور والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وذلك على التفصيل التالي:

أولا: أهداف ومبررات المشروع بقانون

يهدف المشروع بقانون حسبما هو وارد في مذكرة هيئة التشريع والإفتاء القانوني المرفقة به، إلى تحقيق رغبة كل من مملكة البحرين وروسيا الاتحادية في تسهيل تعاون أكثر فعالية بين البلدين لمكافحة الجريمة وتعزيز العلاقة فيما يتعلق بتسليم المجرمين، وعلى أساس من مبادئ السيادة والمساواة والمصالح المتبادلة، تم التوقيع على الاتفاقية محل المشروع بقانون في العاصمة موسكو، بتاريخ 27 مايو 2016.

ثانيا: أبرز ما تضمنه المشروع بقانون

1. المواد (1-4) من مشروع القانون: نظمت المسائل المتصلة بأساس التزام طرفي الاتفاقية في شأن تسليم المجرمين، ونطاق سريانها، والسلطات المركزية في كلتا الدولتين الموكل لها تنفيذ الأحكام الواردة فيها.

2. المواد (5-7) من مشروع القانون: بينت الجرائم التي تستوجب على طرفي الاتفاقية تسليم المجرمين، والأسباب التي يمكن فيها للطرفين رفض التسليم، الأحكام المتعلقة بتأجيله والتسليم المؤقت، وإجراءات طلب التسليم.

3. المواد (8-13) من مشروع القانون: أوضحت المسائل المتعلقة بأحوال التوقيف المؤقت، وحصول طرفي الاتفاقية على المعلومات التكميلية بشأن طلب التسليم، ما إذا وردت طلبات تسليم متعارضة ، والقرار الخاص في طلب التسليم والإخطار والنتيجة، وإجراءات استلام المجرمين وتسليم المواد المتعلقة بالجريمة.

4. المواد (14-20) من مشروع القانون: جاءت بقاعدة التخصيص التي أساسها عدم توقيف أي شخص أو تسليمه أو محاكمته أو معاقبته أو تقيد حريته متى ما كان الجريمة التي ارتكبها مختلفة عن الجريمة التي تم تسليمه من أجلها، ونظمت المسائل المتصلة بعبور تسليم المجرمين في دولة ثالثة، والسرية والقيود والاستخدام، ونفقات التسليم، وتسوية المنازعات بين الطرفين، وسبل تعديل الاتفاقية والنصوص الختامية ذات الصلة.

ثالثا: مرئيات المؤسسة الوطنية

1. تثمن المؤسسة الوطنية الأهداف والمقاصد التي يسعى مشروع القانون إلى تحقيقها ممثلة في تسهيل التعاون بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية في شأن مكافحة الجريمة وبتسليم المجرمين، كون أن مثل هذه الاتفاقيات الدولية الثنائية تحقق موازنة بين مبدأ مكافحة الجريمة وعدم الإفلات من العقاب وضمان حقوق الإنسان وحرياته العامة، ومبدأ احترام السيادة والمصالح المتبادلة.

2. واستقراءً من أحكام الاتفاقية محل المشروع بقانون، ترى المؤسسة الوطنية أنها لم تتضمن على أحكامًا خلافًا لما ورد في دستور مملكة البحرين، لاسيما في شأن الحقوق والحريات العامة التي نظمها الباب الثالث منه من جانب، ولا تتعارض في مجملها مع الصكوك الدولية والإقليمية والتزامات مملكة البحرين المتعلقة بحقوق الإنسان من جانب آخر.

3. وبالتمعن في نصوص مشروع القانون محل البيان، لوحظ وجود عدد من الأخطاء والصياغات اللغوية التي ينبغي تلاشيها قبل الموافقة عليه وإقراره من قبل مجلسكم الموقر.

4. وعليه فإن تصديق مملكة البحرين على هذه الاتفاقية سوف يعزز المنظومة التشريعية في مجال مكافحة الجريمة وعدم الإفلات من العقاب، إلى جانب أن أحكامها لا تتعارض من الدستور وهو الأمر الذي أكدت عليه هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مذكرتها المرفقة مع مشروع القانون.

وتأسيسًا على ما سبق:

ترى المؤسسة الوطنية أنها تتفق وأحكام المشروع بقانون بالتصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين، المرافق للمرسوم رقم (30) لسنة 2017، كونها لا تتضمن نصوصًا خلافا لما هو وارد في دستور مملكة البحرين، لاسيما في شأن الحقوق والحريات العامة، ولا تتعارض في مجملها مع الصكوك الدولية والإقليمية والتزامات مملكة البحرين المتعلقة بحقوق الإنسان، بل أنها تعزز المنظومة التشريعية في مجال مكافحة الجريمة وعدم الإفلات من العقاب.

* * *